الفصل بين المضاف والمضاف إليه
وأثره في التراكيب النحوية
من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

الباحث/ محمود رجب محمود أحمد

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع: الفصل بين المضاف والمضاف إليه في المركب الإضافي وأثره في التراكيب النحوية من خلال كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، وتأتي أهمية دراسة المركب الإضافي في أنها تعد واحدة من الظواهر اللغوية الهامة نظرًا لشيوع استخدامها. والإضافة تمثل نسبة غير قليلة من مجمل مكونات الإنتاج اللغوي، وتتسم اللغة العربية بتعدد صور الإضافة المختلفة، وبطبيعة الحال يستوجب هذا التعدد تحليل ودراسة التركيب الإضافي، وعن القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين الفصل والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الفصل بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر.

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ما يحدث لأي لفظ يضاف إلى لفظ آخر سواء أكان مفردًا أم مثنى أم جمع مذكر سالم أم جمع مؤنث سالم أم جمع تكسير، وذكر الأقوال الواردة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة خلافًا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا.

Summary

This study dealt with the topic: the separation between the genitive and the genitive and its impact on grammatical structures through the book "Explanation of the Qur'an" by Abu Ja`far al-Nahhas. The addition represents a not a small percentage of the total components of the linguistic production, and the Arabic language is characterized by a multiplicity of different forms of addition. The adverb, the neighbor and the accusative. As for the Kufics, they accepted the permissibility of separating without the adverb and the lowering letter for the necessity of poetry.

This study aims to determine what happens to any word added to another word, whether it is singular or dual, plural of Salem masculine, plural of Salem feminine, or plural of cracking, and to mention the sayings contained in the separation between the genitive and the genitive.

Among the results of the study: that the separation between the two hosts is what is permissible in terms of amplitude, in contrast to the optics in their allocating this to poetry at all.

المقدمة

الوظائف النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الجملة، وتتأسس به العلاقات بين عناصرها، ولا يمكن بغير تلك الوظائف تحليل الجملة والوقوف على دلالتها؛ إذ ليس بالإمكان التعبير عن أي موضوع أو معنى ما لم يتحقق في ذلك التعبير جملة من العلاقات بين عناصره.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظواهر اللغوية موضع الدراسة في ضوء الآراء النحوية. وجاءت في مقدمة ومبحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

المقدمة: تناولت موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع، وهيكلته.

المبحث الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة.

المبحث الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

أولًا: الفصل في اللغة :-

عرف الإمام ابن سيده الفصل بقوله: " الحاجز بين الشيئين"(١).

وغالبا ما يستخدم النحاة مصطلح الفصل بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه.

وذهب ابن مالك إلى أنه: " يجوز الفصل بينهما بشبة الجملة في السعة وذلك إذا كانت شبه الجملة الفاصلة متعلقة بالمضاف فإن لم تكن متعلقة به لم يجز الفصل إلا في ضرورة الشعر"(٢).

قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ". حيث فصل بين المضاف (تاركوا) والمضاف إليه (صاحبي) بالجار والمجرور(لي) وأجاز ابن هشام الفصل بشبه الجملة بين المتضايفين في السعة إذا كان المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعول كما هو الشأن في الحديث"(٣).

يقول عمرو بن عيسى: "واعلم أن المجرور لا يجوز الفصل بينه؛ وبين عامله، فإن كان العامل حرف خفض؛ فلا يجوز الفصل أصلًا؛ لأن الحرف ضعيف، وإن كان العامل اسمًا؛ فقد جاء الفصل بينه، وبين المضاف إليه. ولا يكون هذا الفصل بين المضاف؛ والمضاف إليه، إلا بالجار، أو بالظرف، وقد قرأ ابن عامر(٤) قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٥)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وتقديره: قتل شركائهم أولادهم، والقتل مصدر، وفاعله الشركاء، والأولاد مفعوله، وقد فصل بينهما بالمفعول، وذلك لا يجوز، ولم يجئ عن العرب إلا الفصل بالجار والظرف، وإن كان قد جاء شيء يسير نادر في غير الجار والظرف(٦) (٧).

قال أبو البركات الأنباري:" ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر"(٨).

---

(١) المخصص ، لأبي الحسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده ج ١٣/ ١٦٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عالم الكتب ، بيروت ط ٣ . ١٩٨٣م (١٦٧ ـــ ١٦٨)

(٣) أوضح المسالك لابن هشام دار الجيل بيروت ط ٥ ١٩٧٩م .(ج٣ ١٧٧ ، ١٨٣) .

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، وليَ قضاء دمشق في خلافة الوليد ت سنة (١١٨هـ) ترجمته في: النشر (١/ ١٤٤)، تهذيب (٥/ ٢٧٤)، غاية النهاية (١/ ٤٢٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥١)، الأعلام (٤/ ٩٥).

(٥) سورة الأنعام: ١٣٧، : السبعة (٢٧٠)، النشر (٢/ ٢٦٣)، التذكرة (٢/ ٤١١)، التبصرة (١٩٩)، تقريب النشر (١١٢).

(٦) وهو ما ذهب إليه البصريون من منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، ولضرورة الشعر، : الكتاب (١/ ١٧٧)، المقتضب (٤/ ٣٧٦)، الخصائص (٢/ ٤٠٧)، الإنصاف (١/ ٢٢٧)، شرح المفصل (٣/ ٦٤)، الحجة لابن خالويه (١٥– ١٥١)، وأجاز الكوفيون ذلك، القراءات (٢٧٣– ٢٧٤)، شرح التصريح (٢/ ٥٧)، شرح الكافية (١/ ٢٩٣)، البحر (٤/ ٢٢٩– ٢٣٠).

(٧)المحرر في النحو، لعمرو بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق أ.د منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام ، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م: ج٢/ ٩٥٤– ٩٥٥.

(٨) الإنصاف: ٢/ ٤٢٧.

وقال الشيخ: إذا أورد على مذهب سيبويه أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بغيره[١]، فجوابه أن مثل هذا الفصل سائغ، لاشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف إليه، فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك الفصل، وإنما الفصل ممتنع إذا لم يكن كذلك، ومذهب سيبويه أن علالة مضاف إلى (سابحٍ) المذكور آخرًا وحذف المضاف إليه، فكأنه أراد أن يجعل الدال على الحذف مقدمًا في المعنى، والدليل يجب أن يعقل قبل المدلول، وإنما أخر عنه، لأنه لو وقع موضعه غيره لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضافهُ ولا يقوم مقام مضافه، فأخره ليكون كالعوض من المضاف إليه بداهة لا سيما وهو في المعنى عين ما نسب إليه علالة، ومذهبه في (زيد قائم) أن خبر الأول هو المحذوف، والمذكور آخره هو خبر، الثاني وهو عكس ما قاله ههنا، والفرق بينهما أنه قد وضح ثم أمر أوجب التأخير مع تحقيق الذي أوجب التقديم، وههنا لو كان خبرًا عن الأول لوقع في موضعه من غير ضرورة، وهو أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً واستدل على أن الخبر للثاني لا للأول[٢].

قال ابن عقيل:

فصل مُضافٍ شبه فعلٍ ما نَصب

مفعولاً أو ظرفاً أجز ، ولم يُعَب

وأجاز المصنف أن يفصل –في الاختيار – بين المضاف الذي شبهُ الفعل – والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه، بما نصبه المضاف: من مفعول به ، أو ظرف ، أو شبهه .

فمثال ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [٣]. في قراءة ابن عامر، بنصب (أولاد) وجر الشركاء . ومثال ما فُصِلَ فيه بين المضاف والمضاف إليه _ بمفعول المضاف الذى هو اسم فاعل : قراءةُ بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾ [٤]. بنصب (وعد) وجر (رُسُل)"[٥].

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٩١.

(٢) الإيضاح لابن الحاجب: ٤٢١– ٤٢٢.

(٣) الآية(١٣٧) سورة الأنعام .

(٤) الآية (٤٧) سورة إبراهيم .

(٥) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، لمحمد عبد العزيز النجار ج ٢ /٣٨، ٣٩ .

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله – صلى الله عليه وسلم– في حديث أبي الدرداء: " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي ؟"(١).

وهذا معنى قوله:" فصلَ مضاف– إلى آخره"، وجاء الفصل أيضًا في الاختيار بالقسم، حكى الكسائي(٢): هذا غلامُ والله زيدٍ(٣)، ولهذا قال المصنف: "ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ"، وأشار بقوله: "واضطرارًا وُجِدَا" إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف وبالنداء(٤).

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ (٥).

قال النحاس:" هذه قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة إلا أبا عبد الرحمن والحسن فإنهما قرآ (وكذلك زين) يضم الزاي (لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ) برفع قتل وخفض أولادهم (شركاؤهم) بالرفع. وحكى أبو عبيد أن ابن عامر وأهل الشام قرؤوا وكذلك (زين) بضم الزاي (لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ) برفع قتل ونصب أولادهم (شركائهم) بالخفض. وحكى غير أبي عبيد عن أهل الشام أنهم قرؤوا (وكذلك زُيِّن) بضم الزاي (لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ) برفع قتل وخفض أولادهم (شركائهم) بالخفض أيضا . قال أبو جعفر : فهذه أربع قراءات الأولى أبينها وأصحها تنصب (قتلاً) بزين وخفض (أولادهم) بالإضافة ، (شركاؤهم) رفع بزَيَّن لا بالقتل ؛ لأنهم زينوا ولم يقتلوا وهم شركاؤهم في الدين ورؤساؤهم ، والقراءة الثانية يجوز (قتل) اسم ما لم يسم فاعله (شركاؤهم) رفع بإضمار فعل لأن (زين) يدل على ذلك أي زينة شركاؤهم ويجوز على هذا : ضرب زيد عمرو بمعنى ضربه عمرو. وقرأ ابن عامر وعاصم من رواية ابن عباس " يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)"(٦).

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾"(٧).

---

(١) هذا جزء من حديث قاله –عليه الصلاة والسلام–، وقد وقع نزاع بين بعض الصحابة وبين أبي بكر، فغضب الرسول وقال ما معناه: جئتكم بالهدى فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ "تاركو" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي، بدليل حذف النون منه، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف، وهو الشاهد.

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة.

(٣) بجر زيد بإضافة غلام إليه، وزاد ابن مالك في الكافية مما يفصل به اختيارا، إما كقول تأبط شرا:

هما خُطَّتا إما إسارٍ ومنةٍ وإما دمٍ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ، أي الخطتان المعلومتان من السياق هما: خطتا أسر وامتنان إن رأيتم العفو_ أو قتل وهو أجدر بالحر هذا: ويشترط في الفصل مطلقًا: ألا يكون المضاف إليه ضميرًا لأنه لا يفصل من عامله.

(٤) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار، ٣٨– ٣٩.

(٥) سورة الأنعام: آية ١٣٧ .

(٦) الآية (٣٦) سورة النور .

(٧) سورة البروج: آية ٤ ، ٥.

قال النحاس : " بمعنى قتلهم النار ، فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف" لأنه لا يفصل فأما بالأسماء غير الظروف فلحن ، وأما ما حكاه غير أبى عبيد وهى القراءة الرابعة فهو جائز على أن تبدلن شركاؤهم من أولادهم لأنهم شركاؤهم في النسب والميراث"[١].

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين الفصل والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الفصل بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها[٢]، وسنعرض لصور الفصل بين المتضايفين.

الفصل بين المتضايفين بشبه الجملة:

الفصل بشبه الجملة بين المتضايفين أمر مختلف فيه (فالكوفيون) يجيزونه في السعة والاختيار، والبصريون يجيزونه في ضرورة الشعر ويمنعونه في السعة.

وبعض النحاة "كابن مالك" يجوز الفصل بينهما بشبه الجملة في السعة وذلك إذا كانت شبه الجملة الفاصلة متعلقة بالمضاف فإن لم تكن متعلقة به لم يجز الفصل إلا في ضرورة الشعر[٣]، ومن الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور قوله –صلى الله عليه وسلم– " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي "[٤]، حيث فصل بين المضاف (تاركو) والمضاف إليه (صاحبي) بالجار والمجرور (لي)، وبناء على هذا الحديث فقد أجاز "ابن هشام" الفصل بشبه الجملة بين المتضايفين في السعة؛ إذا كان لمضاف وصفًا والمضاف إليه مفعول كما هو الشأن في الحديث[٥].

فهذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف فكان فيه قوة وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار بدليل حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم–، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة، وفي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢ /٩٧ : ٩٩).

(٢) الإنصاف، لابن الأنباري، المسألة ٦٠.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك / ١٦٧، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

(٤) أخرجه البخاري في كتابه فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "لو كنت متخذًا خليلاً، و فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧/ ١٨، قرأ أصله تصحيحًا وتعليقًا عبد العزيز بن باز ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبد الباقي وقام بإخراجه وتصحيحه وأشرف على طبعه محيي الدين الخطيب، مؤسسة مناهل العرفان– بيروت، مكتبة الغزالي– دمشق.

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣/ ١٧٧– ١٨٣، دار الجيل، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.

كلام بعض من يوثق بعربيته: ترك يومًا نفسك وهواها، سعى لها في رداها ففصل في الاختيار بالظرف، فعلم أن مثله لا حجر على المتكلم به ناظمًا وناثرًا(١).

الفصل بين المتضايفين بالظرف:

يقول سيبويه: "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"(٢).

فسيبويه يمنع الفصل بين المتضايفين في السعة ويجيزه في ضرورة الشعر، وعلى أثر سيبويه سار أكثر البصريون، وكان (يونس) يذهب إلى جواز الفصل بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح، إذا كان الظرف ناقصًا لا يتم به الكلام، نحو لا بدي بها لك، ومعناه لا طاقة بها لك، فهذا جائز عنده؛ لأن (بها) في هذا المكان لا يتم به الكلام؛ لأنه ليس خبرًا وعند سيبويه "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أولاً"(٣).

ومن قبيل الفصل بين المتضايفين بالظرف قول الأخطل(٤):

وكّرارٌ خلف المجحرين جوادِه إذا لم يحام دون أنثى حليلها

وكقول الشاعر(٥):

فَرِشْني بخير لا أكونَنْ ومِدْحَتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بعَسيل

ففصل بين المضاف(ناحت) والمضاف إليه (صخرة) بالظرف (يومًا) فالتقدير كناحت صخرة يومًا.

ولا يجيز الأزهري الفصل بين المتضايفين مطلقًا، واصفًا قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٦) بضم الزاي ونصب الدال في (أولادهم)، وخفض شركائهم بأنها متروكة موجهًا إياها بـــ: "أنها لا تجوز إلا على التقديم والتأخير الذي إن قاله الشاعر كان غير جيد ولا حسن والمعنى على قراءته (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)".

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٢٧٣.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/ ١٠٨، والهمع، السيوطي ٢/ ٥٣.

(٤) الكتاب: ١/ ١٧٧ والخزانة ٣/ ٤٧٤.

(٥) التسهيل، ابن مالك: ٣/ ٢٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٦٨، والأشموني ٢/ ٢٠٨ والدرر ٢/ ٦٦ والبيت غير منسوب فيهم.

(٦) الأزهري في ذلك يوافق كثيرًا من النحاة الذين طعنوا في هذه القراءة كالفراء (معاني القرآن ٢/ ٨١– ١/ ٣٥٨)، وأبو جعفر النحاس (إعراب القرآن ٢/ ٩٨) والزمخشري الذي قال (وأما قراءة ابن عامر فشيْ لو كان من الضرورات، وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا فكيف به في الكلام المنثور فكيف بـــه فـــي القـــرآن المعجـــز بحـــسن نظمـــه (الكشاف ١/ ٥٤).

وأنشد الفراء في مثله:

فــزججتــها متمكنـــــاً زج القلوص أبي مزادة[١]

أراد أبي مزادة القلوص، فهم جميعًا يرون أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه إنما يكون بالظرف أو حرف الجر لأنهما يجوز فيهما من التوسع ما لا يجوز في غيرهما، أما الذين دافعوا عن هذه القراءة فدافعوا عنها من عدة أوجه:

الأول: أنها قراءة متواترة، وصاحبها ابن عامر موثوق بعربيته، عاش في عصور الاحتجاج؛ لأنه توفي عام ١٨٠هـ فكلامه العادي مقبول فكيف بقراءته المتواترة.

الثاني: أن لها كثيرًا من النماذج وقع فيها الفصل بالمفعول كقراءة بعض السلف[٢] ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾، ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر.

وكقول الطرماح بن حكيم:

يطفن بحُوزيٍّ المراتع لـــم تُرَع بَوَاديه من قرَع القسيَّ الكنائنِ[٣]

ومنها قول الشاعر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهمُ سَوْقَ البغاثَ الأجادل[٤]

الثالث: أن لها وجهًا من القياس.

قال ابن مالك: وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخل بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية.

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه، وأيضًا فقد فصل النبي – صلى الله عليه وسلم– في الحديث السابق ذكره[٥]

---

(١) معاني القرآن، للفراء، ١/ ٣٥٧، ٢/ ٨١، ولم يعرف قائله، تحقيق د/ أحمد يوسف نجاتي وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨٣م.

(٢) إبراهيم ١٤/ ٤٧ البحر ٥/ ٤٣٩، والكشاف ٢/ ٣٨٤ وشرح التصريح ٢/ ٥٨.

(٣) ديوانه ١٦٩ دار الريان– ودار الكتاب العربي ١٩٨٧م، والخصائص ١/ ٤٠٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٧، والحوزي: الثور الذي يرأس القطيع من بقر الوحش فيجوزهن ويحميهن.

(٤) لم ينسب لأحد: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨.

(٥) الحديث "هل أنتم تاركوا لي صاحب" وقد سبق تخريجه.

بالجار والمجرور والمضاف فيه اسم فاعل مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز ولذلك قلت نظائر "هل أنتم تاركو لي صاحبي" وكثرت نظائر "قتل أولادهم شركائهم"[١].

والبصريون يقولون: إنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة الشيء الواحد وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحف الجر فقط وردوا على الكوفيين فيما استشهدوا به في الصفحات السابقة بقولهم: "أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به".

وأما قراءة ابن عامر فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة وإذا وقع الإجماع على اتباع الفصل (به) بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

فالبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام شركائهم مكتوبًا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو فدل ذلك على صحة ما ذهبنا إليه[٢] أي وهي هذه القراءة وعدم صحة الاستدلال بها.

وأنا أميل إلى ترجيح رأي الكوفيين في الأخذ بهذه القراءة لقوة حجتهم فابن عامر موثوق بعربيته فهو من كبار التابعين ومن الذين يقتدي بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان – رضي الله عنه– والاستشهاد بقراءته قوي لا يمكن رده حيث أنه أحد القراء السبعة وكان إمام أهل الشام في القراءة.

كما أن هناك كثيرًا من الأبيات التي استشهد بها الكوفيون منسوبة إلى شعراء يحتج بأشعارهم فلا مبرر لرد مثل هذه الأدلة.

(١) التسهيل: ٣/ ٢٧٧.

(٢) الإنصاف، ابن الأنباري مسألة ٦.

ولأن رأى الكوفيين يعتمد على اللغة واللغة حجة على النحو وخاصة إذا توافرت الشواهد، أما قولهم إن المتضايفين كالشيء الواحد؛ ليس هذا في المضاف الذي يعمل عمل الفعل؛ لأن المضاف إليه في الحقيقة هو فاعل أو مفعول للمضاف الذي يعمل عمل الفعل، واللغة أجازت الفصل بين الفعل وفاعله كقوله تعالى:
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾(١). وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾(٢). وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾(٣).

(١) فاطر: ٣٥/ ٢٨.
(٢) البقرة: ٢/ ١٢٤.
(٣) القمر: ٥٤/ ٤١.

الخاتمة

مما سبق نستخلص أن: من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة– خلافًا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقًا– فالجائز ثلاث مسائل.

الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر السابقة وإما ظرفه كقول بعضهم:

تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها ردَاها

الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾، أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركوا لي صاحبي".

الثالثة: أن يكون الفاصل قسمًا نحو: هذا غلام والله زيدٍ.

المصادر والمراجع

١. أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، طبعة القاهـرة ١٣٧٢هـ – ١٩٥٣م .

٢. أسرار العربية ، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ٥١٣ – ٥٧٧ هـ ، تحقيق محمد بهـجت البيطار من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهـل السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ، تحقيق د/ عبد الحميد الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة ٣ .

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الامام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبداللهـ بن هـشام الأنصاري المصري ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهـو الشرح الكبير ، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ص ب ٢٢١.

٥. الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (٥٧٠هـ – ٦٤٦هـ) ، تحقيق الدكتور ابراهـيم محمد عبدالله ، دار سعد الدين للطباعة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥ م .

٦. التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، تأليف محمد عبدالعزيز النجار مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .

٧. جامع الدروس العربية ، موسوعة في ثلاثة أجزاء ، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجع هـذه الطبعة ونقحهـا الدكتور محمد أسعد النادري ، المكتبة العصريةـ صيدا ـ بيروت الطبعة الثامنة والثلاثون طبعة جديدة منقحة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م .

٨. الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط٢ الأردن ١٩٨٥م.

٩. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١ القاهـرة ١٩٥٤م .

١٠. شرح الرضي على الكافية طبعة جديدة مصححة ومزيلة بتعليقات مفيدة . من عمل يوسف حسن عمر . الأستاذ بجامعة الأزهـر سابقا وجامعة بنغازي حاليا دار الكتب الوطنية – بنغازي الطبعة الثانية ١٩٩٦ . .

١١. شرح المفصل ، للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣هـجرية على صاحبهـا أفضل صلاة وأكمل تحية، مكتبة المتنبي القاهـرة .

١٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تصنيف جمال الدين عبداللهـ بن هشام الأنصاري المتوفي سنة ٧٩٩هـ ، قدم لهـ ووضع هوامشهـ وفهارسهـ الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .
١٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق وتقديم وتعليق د. رمضان عبدالتواب وآخرين ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
١٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى القاهرة ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م .
١٥. القاموس المحيط ن للفيروزابادي (العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي ٧٢٩-٨١٧هـ نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة (١٣٠هـ الهيئة المصرية العامة ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
١٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، شرحهـ وضبطهـ وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه الأستاذ محمد أحمد جاد المولى، والأستاذ علي محمد البجاوي، والأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، د.ت.
١٧. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسان، راجعه الدكتور رمضان عبدالتواب – مكتبة الآداب ط١ – القاهرة .
١٨. مقاييس اللغة: لابن فارس، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط٢ القاهرة، ١٩٦٩م.
١٩. المقتضب ، للمبرد تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٩هـ .